السبت ٢٣ صفر ١٤٤٨ هـ - 8 أغسطس 2026 م

أخبار النافذة

مركز التقدم للسياسات || مصر والتحالف البحري بقيادة السعودية.. لماذا تتحفظ القاهرة وما الأبعاد الاستراتيجية لموقفها؟ ناصر الحافي.. محامي الحريات الذي انتهت مسيرته بتصفية جسدية خارج القانون"عمارة المنايفة".. الشاهد الحي على مجزرة رابعة سياسة النفس الطويل.. أدوات إيران للانتصار في معركة السيطرة على مضيق هرمز شركات الطيران ترفع تذاكر العمرة 20% والحكومة تترك برامج المولد النبوي تقفز إلى 40 ألف جنيه حكومة الانقلاب تؤجل الدعم النقدي إلى يوليو 2027 بعد فشل تجهيز البيانات وضمان حقوق المستحقينالبرادعي يحذر من تدهور أمن الشرق الأوسط: المنطقة تنتقل من السيئ إلى الأسوأ مجزرة رابعة: أصوات الناجين تروي مأساة يوم فُقدت فيه الإنسانية

Submit

Submit

مركز التقدم للسياسات || مصر والتحالف البحري بقيادة السعودية.. لماذا تتحفظ القاهرة وما الأبعاد الاستراتيجية لموقفها؟

السبت 8 أغسطس 2026 08:20 م

كتب مركز التقدم للسياسات تقييمًا سياسيًا حول موقف مصر من التحالف البحري متعدد الجنسيات الذي أعلنت السعودية قيادته، مشيرًا إلى أن القاهرة أبدت تحفظات بشأن المشاركة رغم توقيعها بيانًا مشتركًا يدعم المبادرة. ويطرح هذا الموقف تساؤلات حول دوافع التحفظ المصري وأبعاده الاستراتيجية، خصوصًا في ظل العلاقات الوثيقة بين القاهرة والرياض، والتنسيق العسكري والأمني المستمر، والمصالح المشتركة في تأمين البحر الأحمر.

ونشر مركز التقدم للسياسات تقييمه بعد أيام من إعلان السعودية في 30 يوليو تشكيل «التحالف متعدد الجنسيات للدفاع البحري» بمشاركة 14 دولة في بيان داعم، من بينها مصر. ويأتي ذلك في وقت كشفت فيه وسائل إعلام مصرية قريبة من دوائر صنع القرار عن تحفظات القاهرة بشأن المشاركة، بينما أشارت مصادر رسمية مصرية إلى أن مسألة المشاركة لا تزال قيد الدراسة والتقييم، في انتظار مراجعة الجوانب القانونية والدستورية والحصول على موافقة البرلمان.

التحالف البحري السعودي وموقف مصر المتحفظ

أُعلن في الرياض، في 30 يوليو 2026، عن «التحالف متعدد الجنسيات للدفاع البحري»، بحضور رؤساء أركان من 43 دولة. وأصدرت 14 دولة بيانًا مشتركًا داعمًا للمبادرة، من بينها مصر، بينما حدد الإعلان السعودية باعتبارها الدولة المؤسسة والقائدة والمستضيفة لمقر التحالف وقيادته المشتركة ومركز عملياته البحرية وأمانته العامة.

وأكد البيان أن التحالف ذو طبيعة دفاعية بحتة، ولا يستهدف أي دولة، ويهدف إلى تعزيز الأمن البحري وحماية حرية الملاحة في باب المندب والبحر الأحمر وخليج عدن.

وأفادت وسائل إعلام مصرية رسمية في 2 أغسطس بأن «مصدرًا مطلعًا» قال إن مشاركة مصر «لا تزال قيد الدراسة والتقييم»، في انتظار مراجعة الجوانب القانونية والدستورية والحصول على موافقة البرلمان.

وكشفت مصادر مصرية في 3 أغسطس عن أبرز التحفظات بشأن المشاركة، وفي مقدمتها تجنب الانخراط في عمليات عسكرية خارج البلاد لا ترتبط بصورة مباشرة بالأمن القومي المصري، وتفضيل الحلول الدبلوماسية والتنسيق الأمني، إلى جانب الحفاظ على قنوات اتصال مع أطراف مختلفة بما يتيح للقاهرة مواصلة أداء دور الوسيط.

وأكدت مصادر في 4 أغسطس أن توقيع البيان لا يعني الانضمام النهائي إلى التحالف، في انتظار استكمال الإجراءات الوطنية اللازمة.

وفي سبتمبر 2025، وقعت مصر والسعودية بروتوكولًا للتعاون البحري، أعقبه إجراء مناورات «الموج الأحمر 8». ويرى خبراء أن مشاركة مصر ستعزز فاعلية التحالف بالنظر إلى موقعها عند مدخل قناة السويس وقدراتها البحرية، بينما قد يؤدي غيابها إلى تقليص شمولية التحالف وخلق فجوة في التنسيق.

وترى مصادر دبلوماسية أن القاهرة قد ترفع تحفظاتها إذا اتضحت الطبيعة الدفاعية المحدودة للتحالف، أو تصاعدت التهديدات التي تواجه الملاحة وإيرادات قناة السويس، أو حصلت مصر على دور مؤثر في صياغة آليات التحالف وصنع القرار داخله.

لماذا تتحفظ مصر على التحالف البحري؟

يبرز في الموقف المصـري ما يبـدو تناقضًا بين توقيع البيان المشترك في 30 يوليو والتصـريحات اللاحقة التي أكدت أن المشاركة «لا تزال قيد الدراسة». وقد يشـير ذلك إلى أن التوقيع عكس تقديرًا سياسيًا أو مبدئيًا لم يستكمل بعد الإجراءات الدستورية والقانونية، أو أن القاهرة تعمدت التوقيع كبادرة حسن نية تجاه الرياض مع الاحتفاظ بحقها في الانسحاب أو الحد من التزاماتها.

ويعكس اعتماد القاهرة على «مصادر مطلعة» لنقل تحفظاتها، بدلًا من إصدار موقف رسمي واضح عن الحكومة أو وزارة الخارجية، حرصها على عـدم إحراج السـعودية أو الظهـور بموقف معـادٍ للمبـادرة، مع الاحتفـاظ بهـامش يسـمح بتغيير الموقف وفقًـا لتطورات الأوضـاع على الأرض.

وينسـجم هـذا النهـج مع نمط أوسع في السـياسة الخارجية المصـرية، يميل إلى المرونة والحذر في الملفات الحساسة، ويتجنب الالتزامات المبكرة قبل اتضاح الصورة الكاملة.

وتسـتند حسابات مصـر الجيوسياسـية إلى ثلاثة محددات رئيسية. يرتبط المحدد الأول بعقيدة عدم توسيع الالتزامات العسكرية الخارجية، إذ تعتمـد السـياسة المصـرية منـذ عقود على تجنب التورط في عمليـات عسـكرية خارجيـة إلاـ عنـدما ترتبـط بصورة مباشـرة بالأـمن القومي المصـري. ولا يمثل ذلك مبدأ جديدًا، بل امتدادًا لنهج راسخ يتجنب توسيع دائرة الصراع أو استنزاف القدرات العسكرية في أزمات إقليمية لا تشكل أولوية مباشرة للقاهرة.

وسـبق أن ظهر هذا النهج في رفض مصـر الانضـمام إلى تحالف «حارس الازدهار» رغم الضغوط الغربية، إلى جانب التزامها بسياسة الحياد الإيجابي في عدد من الصراعات الإقليمية.

ويرتبـط المحـدد الثـاني بالحفـاظ على المرونـة في العلاقـات مع إيران وقنوات الاتصال معها. ففي ظل التصـعيد الإيراني الإقليمي، تحافظ مصـر على قنوات اتصـال مع طهران وجماعـة الحوثيين، بمـا يمنحهـا إمكانيـة أداء دور الوسـيط، أو على الأقـل الاحتفـاظ بهـامش للمناورة الدبلوماسية.

وقـد يؤدي الانضـمام إلى تحـالف يمكن تفسـيره باعتبـاره تحركًا تصاديميًا تجاه إيران إلى إغلاق هـذه القنوات والحـد من قـدرة القاهرة على الوساطـة في الأزمـات الإقليميـة، خصوصًا في اليمن وغزة ولبنان، حيث تؤدي مصـر أدوارًا دبلوماسـية نشـطة. ومن هنا يمكن فهم تشـديد المصادر المصرية على ضرورة الحفاظ على قنوات الاتصال مع مختلف الأطراف لضمان استمرار القدرة على الوساطة.

أما المحدد الثالث فيتعلق بحماية إيرادات قناة السويس. وتمثل القناة شـريانًا اقتصاديًا حيويًا لمصـر، بينما قد يؤدي أي تصـعيد عسـكري في البحر الأحمر إلى الإضرار بحركة الملاحة وإيرادات القناة، سواء عبر استهداف السفن أو ارتفاع تكاليف التأمين أو تغيير مسارات الشحن.

ومن هذا المنظور، تكمن المصـلحة المصـرية الأساسية في تحقيق الاستقرار الإقليمي وضمان حرية الملاحة بأقل تكلفة سياسية وعسكرية ممكنة، وليس في الاصطفاف العسكري مع طرف ضد آخر. ويفسر ذلك تفضيل القاهرة الحلول الدبلوماسية والتنسيق الأمني على الدخول في تحالف عسكري صريح.

علاقة مصر بالسعودية ودور القاهرة في البحر الأحمر

لاـ يمكن قراءة التحفـظ المصـري بمعزل عن طبيعـة العلاقـة بين القـاهرة والريـاض. إذ تحرص مصـر على الحفـاظ على اسـتقلالية قرارها السيادي، وتجنب الارتباط التلقائي بعمليات قد تتجاوز إطار التعاون الثنائي بين البلدين.

ورغم تقدير القاهرة لعمق الشـراكة الاستراتيجية مع الرياض، فإنها تفضل التعاون ضـمن إطار ثنائي أو من خلال آليات جامعة الدول العربية التي تحظى بتوافق أوسع، بدلًا من الانضمام إلى تحالف تقوده دولة واحدة، حتى وإن كانت هذه الدولة شريكة وحليفة لمصر.

وينسجم ذلك مع تحليلات ترى أن التحفظ المصري قد يعكس عدم ارتياح تجاه الدور القيادي السعودي المنفرد في ملف يمس مصالح مصر الحيويـة، خصوصًا أن القاهرة تنظر إلى نفسـها باعتبارها طرفًا رئيسـيًا في أمن البحر الأحمر بحكم موقعها كدولـة مطلة عليه وامتلاكها قناة السويس، ومن ثم ترى أن دورها داخل أي ترتيبات أمنية بحرية ينبغي أن يكون مؤثرًا وليس تابعًا.

وقد يشكل منح مصر دورًا مؤسسيًا حقيقيًا في التحالف وآليات صنع القرار داخله مفتاحًا رئيسيًا لتغيير موقفها.

ويعكس التحفظ المصـري اسـتمرارًا في نهج السـياسة الخارجية للقاهرة، القائم على اسـتقلال القرار السـيادي، وتجنب التورط العسـكري المباشـر في الصـراعات الإقليميـة، وإعطـاء الأولويـة للدبلوماسـية والوساطـة. كمـا يرتبـط الموقف بحسابات دقيقـة لحمايـة إيرادات قناة السويس، والحفاظ على قنوات الاتصال مع مختلف الأطراف، وتجنب الظهور باعتبار مصر جزءًا من محور صدامي واضح ضد إيران.

ولا يبدو التحفظ الحالي حاسـمًا بالقدر نفسه الذي اتسمت به مواقف مصر السابقة من تحالفات قادتها دول غربية، بل يبدو أقرب إلى ورقة تفاوضـية منه إلى رفض صـريح. ويشـير استخدام عبارة «قيد الدراسة» إلى حرص القاهرة على عدم إغلاق الباب أمام إمكانية الانضمام إذا تحسنت الظروف أو فرضت التطورات الإقليمية ذلك.

كما يعكس غياب موقف رسمي واضح والاعتماد على «مصادر مطلعة» رغبة القاهرة في تجنب اتخاذ موقف نهائي قد يؤثر سلبًا في علاقاتها مع السعودية والدول الموقعة على البيان، مع الاحتفاظ بهامش واسع للمناورة.

ومن المرجح أن يظل الموقف المصري قيد التقييم لبعض الوقت، في انتظار اتضاح طبيعة التحالف وآليات عمله ومدى الدور المؤسسي الذي يمكن أن تحصل عليه القاهرة داخله. وإذا تحققت هذه الشروط، فقد يتغير الموقف المصري تدريجيًا، لا سيما إذا أدى التصعيد الميداني إلى تهديد المصالح المصرية بصورة مباشرة.

https://www.arabprogress.org/en/amp/egypt-and-the-saudi-led-naval-coalition-examining-the-grounds-for-reservation-and-its-strategic-dimensions/

تقارير

خصم 50% على مونوريل شرق النيل يكشف أزمة التسعير وضعف إقبال محدودي الدخل
الجمعة 22 مايو 2026 06:30 م

تقارير

استغاثة عاجلة لإنقاذ حياة الدكتورة شيرين شوقي المعتقلة بسجن العاشر من رمضان
الأربعاء 15 أبريل 2026 11:00 م

مقالات متعلقة

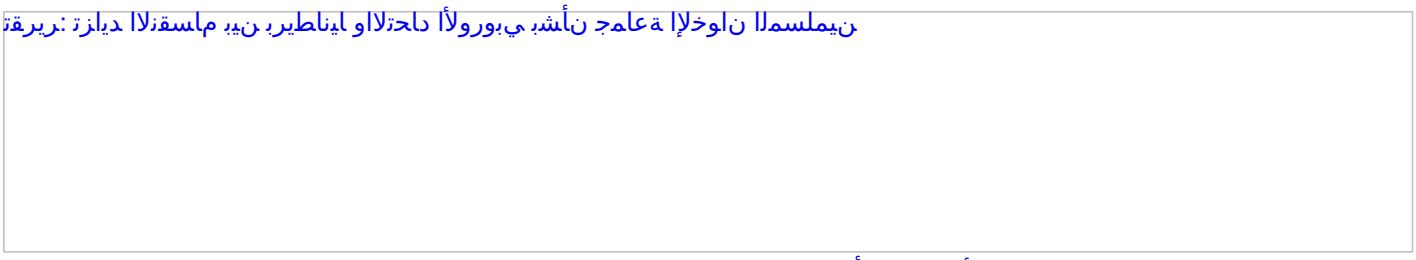

تقرير: تزايد الانقسام بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بشأن جماعة الإخوان المسلمين

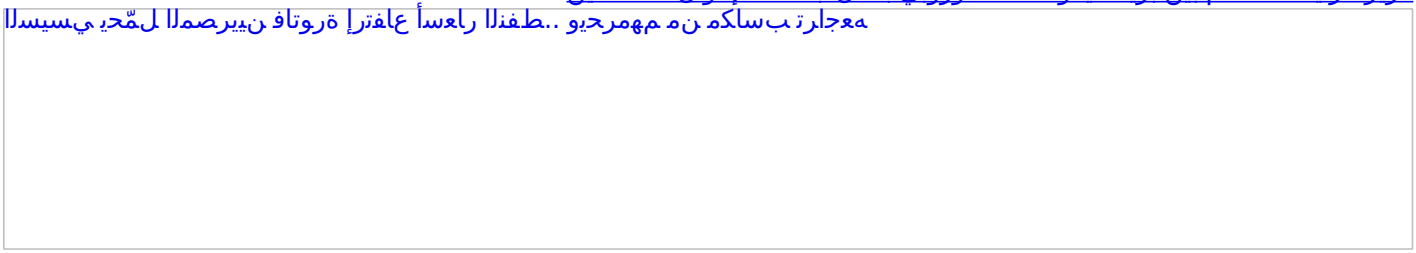

السيسي يحمّل المصريين فاتورة إرتفاع أسعار النفط.. ويحرمهم من مكاسب تراجعه

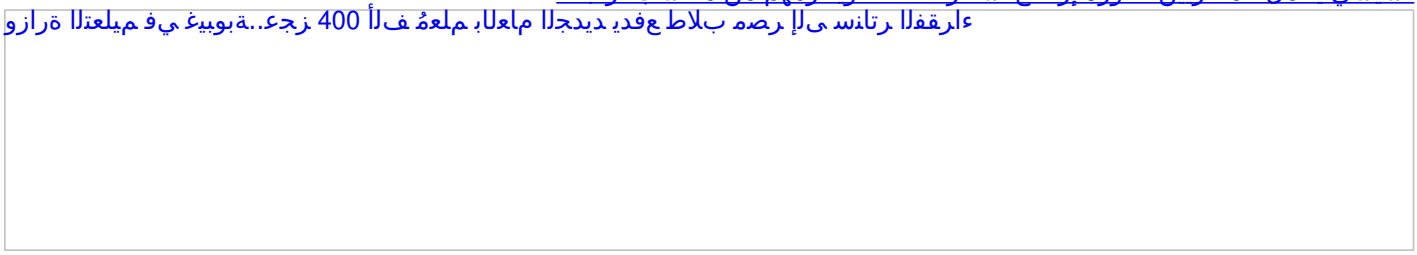

وزارة التعليم في غيبوبة..عجز 400 ألف مُعلم بالعام الجديد يدفع طلاب مصر إلى سناتر الفقراء

25 % من المصريين يعانون اضطرابات نفسية.. أزمة صامتة تتجاوز حدود التوعية والعلاج

إشترك ادخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر © 2026